الفصل الرابع

****

الدراسة التحليلية المقارنة

obeikandl.com

الفصل الرابع
الدراسة التحليلية المقارنة

مقدمة

نعرض في هذا الفصل دراسة مقارنة لأوجه الشبه ، والأختلاف في إدارة وتنظيم برامج تعليم الكبار في كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية تمهيداً لما نراه من مقترحات للنهوض بهذا النوع من التعليم في الجامعات ، وغيرها من المؤسسات ، لتي يمكن أن تسهم في هذا المجال .

ومما لاشك فيه أن تباين الظروف الاقتصادية ، والسياسية ، واختلاف القوى والمؤثرات الثقافية قد شكلت التربية وأهدافها في كل مجتمع في أنماط غير متماثلة ، وجعلت جوانب العملية التربوية تختلف في هاتين الدولتين .

ويقول "مايكل سادلر " في هذا الخصوص :

عندما ندرس أنظمة التربية الأجنبية علينا ألا ننسى أن مايوجد خارج المدارس قد يسهم بدرجة أكبر مما يقع داخلها ، وهو يتحكم فيما يوجد داخل المدارس ، ويفسره إن القيمة العملية لدراسة سير أنظمة التربية الأجنبية ، بروح منصفة ودقة علمية تتمثل في أنها تزيد من كفاءتنا، في دراسة نظامنا الخاص وفهمه .

فنظام التربية في أي مجتمع هو نتاج حياة هذا المجتمع ، وما مر به من ظروف وأحداث ، ومايؤمن به من قيم ومبادى ، وما يستطيع ان يوفره لهذا القطاع من إمكانات ، لذا فمن المؤكد ، أنه لايوجد نمط معين خاص بنظام تربوي يكون مناسباً لكل الدول ، وهكذا فان دراسة ما لدى الغير من تجارب وإنجازات ، ضرورة ملحة تفرضها طبيعة العصر ، وثورة الاتصالات والمعلومات ، والاقتباس من هذه التجارب ، والاسترشاد بتلك الإنجازات مع المحافظة على الهوية الاجتماعية والذاتية الثقافية ، منهج من مناهج النهضة والتنوير . وفي ضوء هذا كله تحاول كل دولة أن تجد حلاًلمشاكلها التربوية ، وماتصل إليه هذه الدول أوتلك من حلول لمشكلات قد يصبح لها قيمتها ومنفعتها لبلاد أخرى بعد أن تلائمها لتنسجم مع ثقافتها وظروفها الحالية .

البعد الدولي لتعليم الكبار

حقاً أن أمور التربية والتعليم في أي مجتمع هي نتاج حاجات هذا المجتمع وانعكاس لواقعه ، وترجمة لآماله وأهدافه ، لكن التربية في نفس الوقت لايمكن أن تصبح " محلية " بصورة كاملة معصومة تماماً من التأثر بالتيارات العالمية خاصة في عصرنا هذا الذي تعد ثورة الاتصالات أهم ماتميزه ، الأمر الذي قرب المسافات والغى الحدود ، وجعل العالم بتعبير

البعض " قرية كونية " يصعب أن لم يستحيل فيه على دولة ما الحفاظ على نظامها التعليمي محلياً بصورة كاملة لايتأثر بغيره من النظم .

هذه القاعدة تنطبق من حيث النوع ، لا من حيث الدرجة على تعليم الصغار ، وتعليم الكبار .

إلا أن درجة تأثير التيارات العالمية على تعليم الكبار أكبر منها في أي مجال من مجالات التعليم الاخرى ، لعل ذلك يرجع إلى أن تعليم الكبار يعد ميداناً حديثاً بالقياس إلى أي نوع آخر من التعليم ، فضلاً عن أنه نشأ مرتبطاً بالثورات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية ، وهي ثورات عالمية في أعماقها أمتد أثرها إلى جميع بقاع العالم ، ولم تقتصر آثارها سلباً أو ايجاباً على بلد دون غيره ، وان اختلفت التأثيرات حدة ودرجة . لذا يمكن القول دون مبالغة أن تعليم الكبار نشأ وتطور في " مناخ دولي " أكثر مما نشأ وتطور في مناخ محلي والمؤرخ للمؤتمرات الدولية الأربعة لتعليم الكبار والتي انعقدت في السنيور الدانمراك في عام ١٩٤٩ وفي مونتريال في كندا ١٩٦٠ ، وفي طوكيو ١٩٧٢ ، وفي باريس ١٩٨٥ ، إنما يؤرخ في الوقت ذاته بتعليم الكبار . فهذه المؤتمرات التي دعت اليها اليونسكو هي المقياس الحقيقي للبيئة الدولية ، التي نشأ وتطور فيها مفهوم تعليم الكبار متأثراً بأربعة عوامل هي :

المناخ الدولي ، الثورات الثلاث التكنولوجية ، والاقتصادية ، والاجتماعية

فالمناخ الدولي هو الذي خلع على تعليم الكبار أهم خصائصه التي تتمثل في تراكم الخبرة الدولية ، فالمنظمات الدولية ، ومنها منظمة اليونسكو المعنية بجوانب أصلية أو فرعية تتصل بتطوير التعليم بصفة عامة وتطوير تعليم الكبار خاصة ، وتعكف بصفة مستمرة ودائمة على عقد المؤتمرات وحلقات البحث والدراسة على الصعيد الدولي من أجل تمكين الخبرة الدولية من الاسهام في تطوير تعليم الكبار .

والمناخ الدولي هو الذي خلع على تعليم الكبار صفة النظرة الشمولية التي يمكن ملاحظتها من خلال القرارات والتوصيات التي صدرت عن المؤتمرات الدولية المتعلقة بتعليم الكبار ، ابتداءً من مؤتمر السنيور ١٩٤٩ حتى مؤتمر باريس ١٩٨٥ ، إذ هي توصيات وقرارات لاتخص دولة بذاتها ، بل هي تخص جميع الشعوب في جميع أنحاء العالم ، فضلاً عن كون النظرة الشاملة لتعليم الكبار تتمثل في كونه كلاً لايتجزأ ، فعلى حين أن مؤتمرات كثيرة انعقدت من أجل التعليم النظامي ، إلا أنها اقتصرت على مناقشة مشكلات جزئية ، أما المؤتمرات الدولية التي انعقدت لدراسة تعليم الكبار والتعليم المستمر فانها تنظر إلى التعليم نظرة كلية شاملة .

والخلاصة أن تعليم الكبار نشأ وتطور في " مناخ دولي " أكثر مما نشأ وتطور وتشكل في " مناخ محلي " ولكن رغم أن تعليم الكبار نشأ وتطور في مناخ دولي ، ورغم أننا نعيش في

عصر دخلت الاتصالات فيه مرحلة جديدة إلا أننا نجد تنوعاً واسعاً في تطبيق مفهوم تعليم الكبار وكذا في إدارة وتنظيم برامجه .

تتفق دولتا المقارنة في أهمية تعليم الكبار ، وأنه ضرورة تمليها طبيعة العصر ، ويتضح ذلك من خلال الوثائق الرسمية .

ففي جمهورية مصر العربية ورد في توصيات المؤتمر السنوي الأول للتعليم الجامعي "تحديات الواقع والمستقبل " ٢٤ -٢٦ سبتمبر ١٩٩٤ . (١)

أن الجامعة ركيزة هامة للتقدم في المجتمع ، لذا تؤكد المناقشات على :

١ - تطوير مفهوم خدمة المجتمع للانتقال إلى مفهوم آخر وهو التفاعل مع المجتمع ، وتأكيد سياسة التعليم المستمر التي تدعم المفهوم الجديد للتنمية المستديمة .

٢ - الانتقال من مفهوم الجامعات الإقليمية إلى جامعة البيئة التي تتفاعل مع خصوصية الواقع المحلي .

٣ - الاستمرار في التوسع في قاعدة التعليم الجامعي كضرورة من ضرورات المشاركة في الحياة المعاصرة التي تتطلب أن يصل كل مواطن إلى أقصى ماتسمح له به قدراته من تعليم .

٤ - تشجيع الجامعة على الاهتمام بقضايا المجتمع .

وتشعر مصر الآن أكثر من أي وقت مضى بأنها بحاجة ملحة إلى إعادة النظر في نظمها التعليمية ، وتطويرها وتجديدها . فبعد أن قطع التعليم شوطاً كبيراً في خدمة مصر والعالم العربي ، قد بلغ درجة كبيرة من الإجهاد نتيجة للظروف والآثار التي ترتبت على المعارك المريرة التي خاضها الشعب المصري ضد العدو الإسرائيلي ، والغزو الفكري والاقتصادي ، مما يستأهل معالجة كافة نواحي الإجهاد التي بلغها ، والانطلاق إلى آفاق التجديد والتحديث ، كما أن الفكر التربوي قد أنضج مفاهيم ونظريات جديدة يمكن ان تكون حافزاً لنا على التغيير .

إن تعليم الكبار أصبح مطلباً عصرياً وهو ليس بديلاً عن التعليم النظامي ، وانما هو إطار له يراجع نفسه من خلاله ليصبح أكثر مرونة وانفتاحاً واتصالاً بالحياة من حيث محتواه وتنظيمه وتتابع مراحله ، وشروط القبول ونظم التقويم فيه .

لذا تؤكد ورقة العمل هذه على أن التعليم في إطار المفهوم الحديث للتربية المستديمة يعد أهم ملامح تعليم الغد ، وبرامج تحقيقه في إطار الاستراتيجية الشاملة للتنمية التربوية ، حيث تتسع

---

١ - أحمد حسين اللقاني ، عبدالسلام عبدالغفار ، التقرير الختامي ، المؤتمر السنوي الأول للتعليم الجامعي في مصر " **تحديات الواقع والمستقبل** " ٢٤ - ٢٦ سبتمبر ١٩٩٤ ، مركز تطوير التعليم الجامعي ، جامعة عين شمس .

حدود التعليم وتطول لتصبح تعبيراً عن المفهوم الجديد لتعليم الكبار ، تلك التي تضمن التعليم من المهد إلى اللحد داخل المدرسة وخارجها ، فيتكامل فيها التعليم غير النظامي ، مع التعليم النظامي ، وتعليم الكبار ، مع تعليم الصغار ، والإعداد مع التدريب ومع العمل .

ضمن هذا الإطار تظهر صيغ تعليمية جديدة أكثر مرونة وانفتاحاً على الحياة مما درجنا عليه ، ويصبح التعليم المستمر للفرد طولاًوعرضاً مسئولية مشتركة بينه وبين الدولة والمجتمع التي تضع تشريعات تربوية تحدد هذا كله وتنظمه .

وكذلك ورد في توصيات المؤتمر القومي لتطوير التعليم الابتدائي القاهرة ، ١٨-٢٠ فبراير ١٩٩٣ (١) ، إدراكاً للأزمة التي يعاني منها التعليم المصري ، واستجابةً لدعوة السيد الرئيس محمد حسني مبارك رئيس الجمهورية بضرورة بذل الجهود لإصلاح التعليم المصري إصلاحاً شاملاً في إطار المشروع القومي لمصر عام ٢٠٠٠ ، وانطلاقاً من قرارات المؤتمر الدولي للتعليم للجميع صغاراً وكباراً ، وبخاصة في حده الأدنى ، اللازم لتكوين الإنسان القادر على أن يعيش العصر ، ويستخدم الثقافة المكتوبة ، ويساير تطورات العلم ، ويستفيد من منجزات التكنولوجيا .

أما في الولايات المتحدة ، فقد صدر قانون التعليم العالي في عام ١٩٦٥ (٢) ، وكان البند الأول منه خاصاً بخدمة المجتمع ، والتعليم المستمر .

وفي عام ١٩٧٢ وعند مناقشة الكونغرس لميزانية التعليم في جلسته ٩٢ طلب الكونغرس من اللجنة القومية لتمويل تعليم ما بعد المرحلة الثانوية أن تقوم بتقويم شامل للبند الأول من قانون التعليم ، وهو الخاص بخدمة المجتمع ، والتعليم المستمر .

وفي اغسطس عام ١٩٨١ شكل وزير التربية في الولايات المتحدة الأمريكية تيربيل لجنة مكونة من ثمانية عشر عضواً لدراسة نظام التعليم في الولايات المتحدة ، وتقديم مقترحات لإصلاحه بهدف تحقيق مستوى رفيع من التفوق لهذه التعليم .

وقد صدر التقرير الختامي لهذه اللجنة في أبريل ١٩٨٣ ، فلقى اهتماماً كبيراً من وسائل الإعلام ، كتقرير قومي عن التعليم .

وقد أكد التقرير على أهمية تعليم الكبار ، وأن هناك ٢٣ مليون أمريكي من البالغين ، يعتبرون أميين من الناحية الوظيفية ، وحوالي ١٣٪ من كل الأمريكيين الذين بلغوا ١٧ عاماً يمكن

١- المؤتمر القومي لتطوير التعليم الإبتدائي القاهرة ، ١٨ - ٢٠ فبراير ١٩٩٣ ، **مجلة العلوم التربوية**، المجلد الأول ، العددان الثالث والرابع ، ديسمبر ٩٤ ، القاهرة .

2- The Nation Alcmmission on The Financing Post Scondary Ed in U.S.A.

اعتبارهم أميين ، وأن الأمية الوظيفية بين الأقليات في الولايات المتحدة تبلغ حوالي ٤٠٪ .(١)

وتقدم وثيقة أمريكا عام ٢٠٠٠ استراتيجية للتربية ، ورؤية متكاملة وشاملة لإعادة هيكلة التربية الإمريكية ، وإعادة توجيهها لتكون ألية للتقدم ، وإداة لتحقيق النهضة ، ووسيلة لتمكين أمريكا من تحقيق السبق والتميز في مجال التعليم ، ومن ثم تستحق مرتبة القيادة في النظام العالمى الجديد . وأكد التقرير على أهمية تعليم الكبار ، وأظهر أن ٨٥ ٪ من قوة العمل التي تحتاجها أمريكا عام ٢٠٠٠ موجودة بالفعل على رأس العمل ، ومن أجل هذا جاءت دعوة الرئيس إلى الأمريكيين الكبار الذين أنهوا الدراسة ، وأصبحوا ضمن قوة العمل أن يعودوا إلى المدرسة من جديد لتصبح أمة من التلاميذ والمتعلمين ، وحتى يفهم الأطفال الأمريكيين أهمية التعليم وضرورته لهم فلابد أن يبرهن لهم الكبار أن التعليم ضروري أيضاً للكبار ، ولهذا يجب علينا جميعاً أن نعاود الدراسة ، ونعود للمدراس لنستمر متعلمين مدى الحياة ، وأن كل أمريكي وأمريكية مدعو لأن يستمر في التعليم ، ويستخدم آلاف الوسائل والقنوات المتاحة الرسمية منها وغير الرسمية ، حتى يكتسب مزيداً من المعارف والمهارات (٢)

كما تتفق دولتا المقارنة في أن خدمة المجتمع وتنميته تعد وظيفة من أهم وظائف الجامعة .

ففي مصر أكد تقرير اللجنة الوزارية للقوى العاملة ضرورة ربط التعليم الجامعي بالمجتمع (٣) ، ورفعت الجامعات المصرية شعار " الجامعة للمجتمع " ، وبدأت هذه الجامعات بمد خدماتها أي كل من يحتاجها من المواطنيين ، بصرف النظر عن المؤهل ، والشروط الواجب توفرها في طالب الجامعة العادي الذي يدرس للحصول على مؤهل جامعي (٤) .

ويقف وراء ذلك قوى محلية ، وأخرى عالمية ، فقبل ثورة يوليو١٩٥٢ كان التعليم حكراً على الأغنياء ، لذلك كان من الضروري بعد الثورة أن يصبح التعليم في سلم أولويات الثورة حيث جعلت التعليم مجاناً دون رسوم واستطاعت من خلال التعليم أن تقوم بحراك اجتماعي داخل المجتمع العربي المصري .

ومن القوى العالمية ما حدث في العالم من ثورة معرفية تكنولوجية واقتصادية واجتماعية أثرت بدورها على وظائف الجامعات في شتى بقاع العالم ، فلم تعد الجامعات

١- يوسف عبد المعطي ، أمة معرضة للخطر ، **رسالة الخليج العربي** ، مكتب التربية العربي لدول الخليج الرياض ، السعودية ، العدد الثاني عشر ، ١٩٨٤ ، ص ص ٢٥٩ - ٣٢٠ .

2- GEORGE BUSH, **America 2000 An Education Strategy**, Washintion ,1991, P-23

٣ - محمد عزت سلامة ، تقرير اللجنة الوزارية للقوى العاملة عن سياسة التعليم باحتياجات التنمية ، د. ت .

٤- عبد العزيز سليمان ، ورقة عمل مقدمة إلى مركز الخدمة العامة ، جامعة عين شمس .

مكاناً يصنع القلة من القيادات الفكرية ، بل أصبحت مكاناً لصنع وإعداد كافة المتخصصين والقيادات في شتىالمجالات الاجتماعية والاقتصادية ، وانتهى بذلك العصر الذي كانت الجامعات فيه تقتصر على البحوث الفلسفية والنظرية ، وأصبحت مسئولة عن كافة أنواع البحوث العلمية والعملية والنظرية والتطبيق ، ولم تعد هاتان الوظيفتان الآن مع ماأصابها من تطور كافيتين لعمل الجامعة ، بل أصبحت مسئولة عن وظيفة ثالثة من أخطر وظائفها وهي تعليم المجتمع .

ورغم هذه المحلية والعالمية ، ووضوح أهمية الوظيفة الجديدة للجامعات لدى المسئوليين عن التربية عامة والجامعات خاصة ، فما زال ماتقدمه الجامعات المصرية في هذا المجال محدوداً. أما في الولايات المتحدة فإن الجامعات والكليات أكثر التصاقاً بالمجتمع بوجه عام من غيرها، فلقد أوردت " كارنيجي " أن العمل على تقدم الامكانيات البشرية يعد من أهم أهداف التعليم العالي ، وتحت هذا الهدف أوردت اللجنة الوظائف التالية لمؤسسات التعليم العالي (١) .

١ – توفير الأفكار والتكنولوجيا الجديدة وغيرها وتطويرها .

٢ – البحث عن المواهب ، وتدريبها ، وتوجيهها ، للاستفادة منها بأقصى درجة ممكنة .

٣ – إغناء المعلومات ، وفهم المعطيات الحضارية ، والفرص المتوفرة للجمهور ، والاستمتاع بها .

إن نشاط الكليات أو الجامعات في الولايات المتحدة يفترض فيها أن تكون ملائمة ومناسبة للمجتمع الذي توجد فيه الجامعة .

وتمثل الخدمة العامة في الولايات المتحدة جزء اً متميزاً من أنشطة التعليم العالي ، إذ يدرك غالبية هيئة التدريس ، والقائمون على الإدارة أن الخدمة العامة هي واحدة من الوظائف الرئيسية الثلاث التي يقوم بها معهدهم ، بل يشعرون بالفخر عندما يسردون البرامج العديدة ، والمشروعات التي لاتحصى التي قدمتها مؤسساتهم لصالح المجتمع (٢) .

ومن هنا نرى الصلة الوثيقة بين الجامعات في الولايات المتحدة ، والمجتمع عامة وتعليم الكبار خاصة .

---

١ – محي الدين توق ، دور الجامعات والمنظمات الجماهيرية في نمو التربية المستمرة ، **بحث مقدم لندوة دراسة طبيعة التربية المستمرة وتحديد المفاهيم المتصلة بها في التراث العربي والأتجاهات التربوية** ، بغداد ١٩٧٩ .

2- Patriciah Crosson , Public service In Higher Education Op. Cit., P 1 .

وفي الواقع أن هناك عوامل تاريخية واقتصادية وسياسية واجتماعية شكلتا التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية حتى أصبح على ماهو عليه الآن من تلاحم بين جامعاته وكلياته من جهة ، والمجتمع عامة من جهة أخرى .

وهناك عاملان ساعدا في تشكيل التعليم :

١ – قانون منح الأراضي لإنشاء الكليات " قانون موريل ١٨٦١ "

٢ – حركة كليات المجتمع .

أما بالنسبة لقانون منح الأراضي " قانون موريل عام ١٨٦٢ " فهو يقضي بمنح كل الولايات قطعاً من الأراضي التي يستخدم ريعها لإنشاء هذه المدارس .

وقد وفر هذا القانون الاعتمادات المالية اللازمة للحكومات المحلية المختلفة في كل أرجاء البلاد بغرض إنشاء مؤسسات تعليمية من نوع جديد استجابة للحاجات العملية المتزايدة للسكان ، وللمساهمة في التقدم الصناعي والزراعي والحضاري .

أما حركة كليات المجتمع فقد جعلت تعليم ما بعد المرحلة الثانوية أمراً في متناول الطلاب ، وذلك من خلال المساعدات للطلاب ، ومن خلال انتشارها الجغرافي مما أحدث تطوراً تربوياً واسعاً في التعليم العالي ، خاصة وأن سياسة الباب المفتوح لكليات المجتمع مرتبطة ارتباطاً عضوياً مع برامج خدمة المجتمع . هذا وتعتبر كليات المجتمع برامج تعليم ضمن أنشطة الخدمة ، واعتبرت مظهراً من مظاهر استمرارية التعليم منذ ذلك الوقت . وقد نص البيان الذي أصدره الاتحاد الأمريكي للكليات المتوسطة وكليات المجتمع المحلي عام ١٩٨٠ تحديداً لرسالته على تشكيل القيادة القومية ، وخدمات تنمية الأفراد والمجتمع المحلي خلال التعليم طوال الحياة .

وسيتناول الباحث ماتقوم به الجامعات في كل من مصر وأمريكا في الجوانب الآتية :

أولاً : تحليل مقارن بأوجه الشبه والاختلاف بين دولتي المقارنة من حيث :

١ – البرامج العامة

٢ – البرامج التي تنتهي بالحصول على درجة علمية .

٣ – البرامج المهنية .

٤ – البرامج الخاصة .

١ – البرامج العامة :

أمام الاتجاهات المعاصرة في التعليم العالي لم يعد مفهوم الجامعة ارستقراطياً بل أصبح إسقاطاً للجامعة على الحياة فالجامعة هي الأمة تعلم وتتعلم . (١)

---

١ – أدجار فور ، **فلسفة الإصلاح الجامعي** ، ترجمة هشام نياب ، مطبعة دمشق ، دمشق ، ١٩٧٣ ، ص٢٨.

وارتبطت الجامعة بالحياة ، وأصبح من الضروري تحصين الحرية الفكرية للجامعة لتكون في خدمة المجتمع ، كما هي في خدمة العلم ، وفي خدمة الثقافة .

لذا نجد أن كلاً من مصر وأمريكا تتفق على ضرورة ان تقدم الجامعات برامج عامة لأبناء مجتمعاتها حتى تكون الجامعة مركز إشعاع حضاري في المكان الموجودة فيه . فالثقافة ونشرها لم تعد حكماً على طلاب الجامعة ، بل امتدت لتشمل السكان المحيطين بالجامعة ، فتقدم المجتمع يتطلب نشر المعرفة بين أبنائها وتنمية في قدراتهم .

ففي مصر أنشئت أحد أهم معاهد العلم في تاريخ الحضارة الإسلامية ، وهو الأزهر الشريف سنة ٩٧٢ م حيث ظل يفتح أبوابه قروناً طويلة للناس ، على أشد الوجوه أثارة للاعجاب في التعليم ، فلا شروط للدخول ، ولامصروفات تعليم يجب دفعها ، ولاقيوداً على السن ، ولامنهجاً جامداً يفرض ... وهكذا يستطيع الإنسان أن يرى الأزهر الشريف وليد الحضارة الإسلامية ، من أقدم واعظم برامج الدراسات الإضافية ترابطاً بكل المقاييس . (١)

وعندما ظهرت جامعة القاهرة ، وهي أقدم جامعة مدنية في مصر الحديثة ، أشار بيان أنشائها إلى أهم الأسس التي رأت اللجنة التحضيرية وجوب مراعاتها ، ومنها ضرورة أن يكون للجامعة تلاميذ خاصون بها ، يمتحنون فيها ، مع إتاحة الفرص للراغبين في التعليم من غير هؤلاء التلاميذ أن يحضر بعض دروسها لينفعه العلم * .

وظلت الجامعات المصرية تقصر جهودها على طلابها النظاميين حتى كانت الثورة المصرية سنة ١٩٥٢ . وفي عام ١٩٥٣ أخذت الجامعات المصرية بنظام الانتساب ، وفي عام ١٩٧٠ تقدمت جامعة عين شمس بمشروع إنشاء للخدمة العامة يتولى تزويد من يرغب من أفراد الشعب بالمعرفة في المجالات العامة المختلفة ، وتبعتها في ذلك جامعة القاهرة وغيرها من الجامعات . وقد أقر المجلس الأعلى للجامعات هذا المشروع تقديراً منه لأهمية أهدافه .

وبدأ مركز الخدمة العامة التابع لجامعة عين شمس أولى دوراته في ٩ يناير ١٩٧١ ، أما مركز الخدمة التابع لجامعة القاهرة فأنشئ في فبراير ١٩٧١ ، ومركز خدمة المجتمع لجامعة الإسكندرية في ١٩٧٣ ، وبدأ نشاط المركز الفعلى في أكتوبر ١٩٧٥ .

ويلاحظ على البرامج العامة التي تقدمها الجامعات المصرية مايلي :

١ – إنها محدودة العدد ، إذا ماقورنت بما تقدمه جامعات الولايات المتحدة .

٢ – بدأ الإقبال يتزايد على الشعب ذات الطابع التكنولوجي ، لكن إمكانيات مراكز الخدمة التابعة للجامعة محدودة ، الأمر الذي يحول دون التوسع في هذه المجالات .

---

١ – عبدالواحد يوسف ، الجامعات وتحديات تعليم الكبار في الوطن العربي ، **أراء في التعليم الوظيفي للكبار** سرس الليان ، المنوفية ، السنة السادسة ، العدد الأول والثاني سنة ١٩٧٦ ، ص ١٧٠ .

* لمزيد من الإطلاع انظر الفصل الثاني .

٣ – إن الفئات التي كان يجب أن تشارك بنسبة كبيرة في برامج هذه المراكز من العمال والحاصلين على مؤهل أقل من الثانوية يمثلون نسبة أقل من أولئك الحاصلين على المؤهلات العليا .

ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها :

١ – قلة إمكانيات الجامعات المصرية إذا ماقورنت بغيرها من جامعات أمريكا .

ومتوسط نصيب الطالب الجامعي في النفقات الجارية والاستثمارية من ١٤٤ جنيهاً عام ١٩٧٥ إلى ١٥٩٣ جنيهاً عام ٨٨ / ١٩٨٩ (١) . بينما في الجامعات الأمريكية أكثر من ٢٨٦٠ دولاراً .

كما يرجع ذلك أيضاً إلى قلة نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب ، حيث تبلغ نسبة أعضاء هيئة التدريس في بعض كليات الأداب في مصر ، عضو هيئة تدريس لكل عدد يتراوح بين عشرة وخمسة عشرة ، وهي في جامعة " سكس " على سبيل المثال .

عضو هيئة تدريس واحد ، لكل ٧,٥ من الطلاب في الكليات العملية .

عضو هيئة تدريس واحد ، لكل ٩ من الطلاب في الكليات النظرية .

وفي الولايات المتحدة يوجد عضو هيئة تدريس واحد لكل ١٢,٢٥ طالب .

٢ – حداثة تبني الجامعات المصرية لهذا النوع من البرامج ، فكل الجامعات المصرية بدأت بهذه البرامج ابتداءً من عام ١٩٧١ ، بينما الجامعات في أمريكا بدأت فيه منذ عام ١٨٧١ أما في الولايات المتحدة فقد ظهرت حركة امتداد الخدمات التعليمية الجامعية هناك متأثرة بما حدث في المملكة المتحدة ، فلقد حدث خلال الثمانينات من القرن الماضي أن زار هربرت بـ آدمز أستاذ التاريخ بجامعة جونز هوبكينز بريطانيا ، ولاحظ امتداد الخدمات التعليمية الجامعية فيها . وعندما عاد إلى الولايات المتحدة بدأ يكتب عن هذه الحركة ، كما لاحظها في انكلترا ، مشجعاً الفكرة ، مؤكداً على أهمية الاستمرار في تقديم مجموعة من المحاضرات العامة .

٣ – إن الاقبال على هذه البرامج العامة التي تقدمها الجامعات المصرية من الفئات العمالية والفئات غير الحاصلة على مؤهل أوالحاصلة على مؤهل أقل من الثانوية العامة ، أقل من أقبال اولئك الحاصلين على الثانوية العامة وما يليها من مستويات ، بمعنى ان الفئات التي كان يجب أن تلتحق بهذه البرامج بنسب أكبر ، هي فعلاً التي تقبل على هذه البرامج، وفي هذا الوضع تتفق مصر وأمريكا .

---

١ – السيد حسن حسنين ، الجامعات المصرية بين الواقع والمستقبل ، **مجلة العلوم التربوية** ، يوليه ١٩٩٣ ، العدد الأول ، ص ١٠٤

٤ – عدم وجود رابطة قومية لحركة مراكز الخدمة العامة التابعة للجامعات المصرية حتى الآن ، بخلاف الوضع في الجامعات الأمريكية .

فالبرامج العامة في الجامعات الأمريكية ، تشمل البرامج الثقافية والترفيهية وغيرها من البرامج الخاصة التي استهدفت خدمة المجتمع المحلي ومواطنيه ، ولكل كلية مكتب يختص بخدمة المجتمع ، وعادة ماتتبعه وحدة مختصه باعداد برامج الخدمة العامة وتنميتها ، وتتولى هذه المكاتب والوحدات تنسيق هذه البرامج ، وتنظيمها ، والإشراف عليها ، والإعلان عنها ، كما تقوم بعقد الندوات واللقاءات والبرامج التدريبية والمحاضرات وعرض الأفلام وإقامة المعارض وإعداد برامج تشمل أوقات الفراغ وأنشطة تنمية المجتمع والإشراف على بعض البرامج التي تقدم داخل نطاق الحرم الجامعي أو خارجه ، وكذا الاستفادة من مرافق الكلية .

فعلى سبيل المثال فإن مركز التعليم المستمر التابع لجامعة أوكلاهوما المركزية يقدم العديدمن هذه البرامج في المجالات الأدبية والتاريخية –العلمية – التكنولوجية ....الخ ، حيث إن بعض هذه البرامج يقدم في فصول مسائية ، وبعضها عن طريق المراسلة ، وبعضها باستخدام وسائل الاتصال الحديثة ، وبعضها لمدة طويلة .

ويصل عدد البرامج إلى أكثر من خمسين برنامجاً ، منها الكمبيوتر – علم النفس – اللغة الإنكليزية . (١)

بينما جامعة فيرمونت تقدم البرامج العامة في مجالات عديدة ، ويزيد عددها عن ٧٥ برنامج ، إلى جانب الرحلات الداخلية منها والخارجية .

وهذه البرامج تقدم داخل الحرم الجامعي وخارجه ، وفي الجامعة المسائية . (٢)

ورغم أن هذه البرامج لاتنتهي بالحصول على دبلوم أو درجة علمية ، إلا أن الإقبال عليها في الولايات المتحدة يتزايد ، لأن هذه البرامج في الأصل تم التخطيط لها وفق حاجات الأفراد ورغباتهم ، وغالباً ماتنتهي بتقويم يبين جوانب القوة والضعف ، وذلك بغرض تحسينها، وجعلها أكثر ملاءمة لحاجات الأفراد . ونشاط الجامعات الأمريكية في تقديم هذه البرامج العامة، له ضرورته التاريخية ، فقد نما ذلك الاتجاه منذ العقدين الذين تليا حرب ١٨١٢ ، والحرب الأهلية الأمريكية خلال العشرينات من القرن التاسع عشر .

٢ – البرامج التي تنتهي بدرجة علمية

تتفق دولتا المقارنة على ضرورة أن تقدم جامعات اليوم في مجال تعليم الكبار برامج تنتهي بالحصول على درجة علمية بطريقة تناسب ظروف هؤلاء الكبار ، لكنها تختلف في

---

1 - University Of Centeral Oklahoma , Op. cit , P 2 .

2 - University of Vermont, Op - cit ., p 3 .

مدى تنوع هذه البرامج ، ومجالاتها ، وطرق تقديمها .

ففي مصر بدأت الجامعات المصرية بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ تأخذ بنظام الانتساب ، ومازال هذا النظام قائماً حتى اليوم بعد إجراء بعض التعديلات عليه ، وأصبح يسمى بالانتساب الموجه ، ولقد لجأت الجامعات المصرية إلى الأخذ بهذا النظام للتخفيف من أزمة القبول وقتئذ وتمشياً مع سياسة الثورة في نشر التعليم وإتاحة للطبقات الفقيرة ، مما يساعد على تحقيق ديمقراطية التعليم ، ويلاحظ أن الانتساب في الجامعات المصرية مقصور على الكليات النظرية دون العملية .

وتكمن المشكلة في نظام الانتساب في ضعف كفايته الداخلية ، حيث يلاحظ ذلك من مقارنة نسب الداخلين في الانتساب ، ونسب المتخرجين منه ، مما يجعل الفاقد كبيراً ، لذلك اقترحت بعض اللجان تصفية نظام الانتساب ، إلا أن ذلك لم يتم ، وكان من الأفضل دراسة الكيفية التي تجعل من نظام الانتساب نظاماً فعالاً من خلال دراسة عوامل القصور ، ومحاولة وضع الحلول اللازمة لهذه المشكلات ومن هذه المشكلات مايتعلق بشروط الالتحاق بهذا النظام ، والتي كثيراً ماتحول دون التحاق الطلاب به بما تضعه من عوائق بين الكثيرين ، وبين استكمال دراساتهم الجامعية ، والحصول على الدرجة الجامعية الأولى ، ومن هذه العوائق :

١ – ضرورة الحصول على شهادة الثانوية العامة أو مايعادلها ، وذلك في السنة التي ينتسب فيها إلى إحدى الكليات المذكورة .

٢ – الانتساب مقصور على الكليات النظرية دون العملية .

٣ – يحدد المجلس الأعلى للجامعات ، بناءً على اقتراح مجالس الجامعات ، ويعد أخذ رأي مجالس الكليات المختصة العدد الذي يقبل في كل كلية ، كما تبين شروط القبول .

وتتلخص مشكلة التعليم العالي في مصر ، والتعليم الجامعي خاصة في أن تطوراً هائلاً قد أصاب فلسفة هذا النوع من التعليم ، شأنه شأن غيره من مراحل التعليم ، لكن لم يصحب هذا التغيير الهائل في الفلسفة تغييراً بنفس الدرجة في بنية التعليم العالي وإجراءاته وعملياته .

لقد انتقلت فلسفة التعليم الجامعي في مصر من اقتصارها على فئات محدودة ، إلى أن أصبحت جماهيرية .

ورفعت شعار في خدمة المجتمع ، بيد أن الجامعات لم تغير من عملياتها واجراءاتها الإدارية بنفس السرعة ، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى عوامل كثيرة أهمها زيادة الطلب . وفي الولايات المتحدة الأمريكية . تتنوع الطرق والأساليب في هذا المجال تنوعاً واسعاً ، كما تتعدد الدرجات التي يمكن الحصول عليها أيضاً سواء أكان ذلك دبلوماً ام درجة مساعدة في العلوم التطبيقية ، ام درجة البكالوريوس ام ماجستير وفي مجالات مختلفة أدبية وعلمية وتكنولوجية ، وتقدم هذه البرامج للحصول على هذه الدرجات العلمية أو غيرها ، من خلال

برامج تقدم داخل الجامعات أو خارجها من خلال الجامعات الليلية ، أو كليات عطله نهاية الأسبوع ، أو عن طريق التعليم بالمراسلة ، كما تختلف طرق التدريس من محاضرة ، ودراسة فردية ، واستخدام وسائل الاتصال المختلفة .

كما تختلف الجهات التي تقدم هذه البرامج ، فهي تقدم أحياناً عن طريق أقسام التعليم المستمر التابعة للجامعات كأقسام لها شخصيتها ، أو عن طريق الأقسام الداخلية للجامعات ، أو عن طريق جامعات مستقلة ، لإتاحة الفرص التعليمية بطرق وأساليب تناسب الكبار ، وتمكنهم من الجمع بين العمل ومواصلة التعليم ، ويطلق على هذه الجامعات " جامعات بلا جدران " .

ووراء هذا النوع من الطرق والأساليب التي تلجأ إليها الجامعات في الولايات المتحدة، في مجال التعليم المستمر للكبار ، والتي تنتهي بدرجة علمية **عدة عوامل أهمها :**

١ – أن الجامعات في الولايات المتحدة مستقلة ، تدير شئونها بنفسها .

ولقد آمن الشعب الأمريكي بأن التعليم أساسي وضروري للديمقراطية ، وبالتالي فقد عزز هذا الإيمان مبدأ تكافؤ الفرص في نشأة الكلية والجامعات . (١)

ومعظم الجامعات الأمريكية تأخذ بنظام الأقسام العلمية الموحدة ، ويتمتع كل قسم باستقلال كبير في النواحي التعليمية والعلمية والإدارية والمالية ، مما أتاح لأعضاء هيئة التدريس حرية العمل المبادرة والخلق والابتكار . (٢)

٢ – تدين الولايات المتحدة بالنظام الحر ، وتعتبر المعقل الأول لهذا النظام في عالمنا المعاصر فضلاً عن ذلك فإن الولايات تتمتع باستقلال ذاتي واسع وكبير في شتى الشئون الاقتصادية والثقافية والعلمية والإدارية ، وشئون الحكم المحلي ، ونتيجة لكل ذلك لاتوجد وحدة بين أنظمة التعليم الجامعي والعالي بها . (٣)

٣ – ابتداءً من القرن العشرين أخذ شعب الولايات المتحدة يتمسك بشكل متزايد بالمبدأ الذي يرى أن تكافؤ الفرص في إتاحة التعليم العالي سمة هامة من سمات المجتمعات الديمقراطية .

٤ – إتاحة المزيد من الفرص أمام أفراد المجتمع للالتحاق بالتعليم العالي ، فلاتوجد أمة قطعت شوطاً بعيداً في تقديم التعليم العالي لكل من يقدر عليه ويطلبه مثل الولايات المتحدة وبينما أتسعت الفرص أمام أفراد المجتمع للإلتحاق بالكليات والجامعات .

---

١ – إبراهيم عصمت مطاوع، **التخطيط للتعليم العالي** ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧٢، ص٢٧٣

٢ – محمد حمدي النشار ، الإدارة الجامعية والتطور والتوقعات ، **اتحاد الجامعات العربية** ،١٩٧٦ ، ص ٧٦

٣ – المرجع السابق ، ص ٧٤ .

إلا أن نظم الكليات والجامعات خلال العقد الأول والثاني من القرن العشرين ولم يصبها سوى القليل من التغير ، فأساس الدراسة داخل الحرم الجامعي عن طريق المحاضرات، وكتابة الأبحاث ، والتقدم للاختبار خلال تلك الفترة ، كان الافتراض القائم أن الفرد يتعلم أفضل داخل جدران حجرة الدرس عن طريق المدرس أو الأستاذ ، وينتهي الموقف بالنسبة للطالب عندما يصل معدله الدراسي إلى إنجاز ١٢٠ ساعة معتمدة ، عندها يحصل على الدبلوم ليبدأ الحياة .

إلا أن هذا النموذج لم يعد يناسب الحياة الأمريكية السريعة التغير ، وكان لابد من التفكير في البدائل ، وخاصة بعد أن اشتد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي ، ولاسيما من قبل الفئات التي كانت محرومة منه ..... الأمر الذي جعل الجامعات تفكر في طرق وأساليب جديدة ، خاصة وأن الجامعات لم تعد تنظر بإزدراء إلى هذه الاتجاهات الجديدة كما لو كانت تنظر إلى الفصول المسائية ، حيث كان ينظر إلى التعليم بالمراسلة على أنه موضوع سخرية ، بل أن ميزانيات الكليات والجامعات أصبحت تعكس الوضع الجديد ، وضرورة خدمة هذه الكليات والجامعات لروادها الجدد .

إن ملايين الكبار في الولايات المتحدة يرغبون في مواصلة تعليمهم ، لكن الكثير منهم وجد أن برامج الكليات والجامعات ذات طابع تقليدي لايتناسب وظروف عملهم لطول الوقت ، كما وجد البعض أنها لاتتناسب ومسئولياتهم الاجتماعية التي تحول دون متابعتهم التعليم الجامعي.

وكانت نتيجة هذا كله أن انبثقت طرق وأساليب جديدة للتعليم فيما بعد المرحلة الثانوية، منها كلية التليفزيون – جامعات بلا جدران – حركة التعليم المفتوح .

ولم يكن تحقيق هذا ممكناً مالم يكن يستند ذلك كله إلى تراث قوي في هذا المجال ، وفي الولايات المتحدة فإن خدمة الكبار الراغبين في مواصلة تعليمهم سواء أكان ذلك لاغراض حرفية أم لأغراض تثقيفية تستند في الحقيقة إلى خبرات طويلة في هذا المجال . فمنذ أكثر من قرن من الزمان تبنت الكليات والجامعات أقساماً لامتداد الخدمات الزراعية ، والبرامج التي كانت تقدم للكبار في إطار تعليمهم المستمر ضمن برامج امتداد الخدمات الزراعية ، قد أتاحت الفرص للكبار من الرجال والنساء مهما تنوعت خلفياتهم الثقافية ، لحضور مقررات وبرامج على مستوى الكليات ، كما أن برامج التعليم بالمراسلة قد أتاحت الفرص هي الأخرى للكبار للتدريب في مجالات مختلفة .

٥ – مساهمة المؤسسات في تدعيم الكليات والجامعات التي تقوم برامجها بإتاحة الفرص للكبار بطرق وأساليب متكررة ، ومن هذه المؤسسات على سبيل المثال " مؤسسة فورد " التي انشأت في عام ١٩٥١ هيئة مستقلة تتولى انفاق الاعتمادات المالية التي اعتمدتها المؤسسة لتعليم الكبار الذي يبدأ بعد نهاية المرحلة الثانوية .

وخلال السنوات العشر من تاريخ هذه الهيئة ، فإنها قدمت معونات تقدر في مجموعها بأربعين مليون دولار ، وذلك لإتاحة فرص أوسع للكبار للإستمرار في تعليمهم خلال حياتهم وخاصة في مجال الدراسات الاقتصادية والسياسية والشئون العالمية والمجالات الإنسانية بوجه عام ، كما قدمت العديد من المنح الجامعية ، كما أنها ساعدت وأعانت برامج التعليم المستمر في ١٢ جامعة .

٦ – ما أصدرته الحكومة الفيدرالية من قوانين لتشجيع ومساندة هذا الموضوع من التعليم ، ومن أهم القوانين " قانون موريل ١٨٦٢ " المعروف بـ " قانون الكليات لمنح الأراضي " و " قانون ج " الذي أصدره لأول مرة في عام ١٩٤٤ ، والذي ينص على حق المحاربين الذين اشتركوا في الحرب العالمية الثانية في استكمال دراساتهم التي أنقطعت أو اضطربت بسبب الاشتراك في الحرب ، لذلك صدر قانون ١٩٦٦ بخصوص محاربين الجنوب شرق أسيا ، ويقدر عدد الذين يشملهم هذا النوع من القوانين ، ويسعى إلى تحقيق فرص التعليم لهم للحصول على المؤهلات التي لم يتمكنوا من الحصول عليها بسبب الحروب بما لايقل عن ١٠,٠٠٠,٠٠٠ شخصاً . ويتكلف هذا البرنامج مالايقل عن ٢٠ مليون دولار .

والخلاصة

إن تنوع البرامج التي تقدمها الجامعات الأمريكية في مجال تعليم الكبار ، والتي تنتهي بالحصول على درجة علمية ، إنما تستند إلى جملة عوامل ، أهمها الرغبة في التجديد ، ومساندة الحكومة لمجهود الأهالي ، وخبرة الجامعات في مجال تعليم الكبار ، والتي تعود إلى القرن الماضي ، ووفرة الاعتمادات المالية . ويقف وراء تحديد ماتقدمه الجامعات المصرية في هذا المجال في نظام الانتساب إلى **عدة عوامل أهمها :**

جهود الأهالي في مجال التعليم العالي عامة والجامعي خاصة محدود للغاية ، فنحن الآن ، ورغم الدراسات العديدة لإنشاء جامعة أهلية إلا أن الموضوع مازال مجرد فكرة ، والجامعات المصرية لا تتمتع بالحرية الأكاديمية ، والاستقلال الذاتي ، ولذلك يصعب أن تعثر على نظم أو برامج أو تجديدات تميز الواحدة عن الأخرى ، كما أن خبرة الجامعات المصرية في مجال تعليم الكبار محدودة للغاية .

٣ – البرامج المهنية :

هناك إجماع عالمي على أهمية هذا النوع من البرامج ، خاصة أننا نعيش في عصر تتطور فيه العلوم بصورة سريعة ، لذلك كان لابد من تجديد معارف العاملين في قطاعات الإنتاج المختلفة ، فقد وجدت اليونسكو أن هناك مجموعة من المشكلات التي يعاني منها المهندسين ، وهذه المشكلات تتعلق بمستوى تدريبهم ، فالاكتشافات التي كانت تمثل قمة التطور

الهندسي قبل ١٥ – ٢٠ عاماً مضت أصبحت الآن قديمة ، وغير ذات جدوى . وخلص الخبراء إلى أن التعليم المستمر للمهندسين يعد أمراً ضرورياً لتكيفهم مع تكنولوجيا المستقبل ، وأنه يجب أن يركز الجهد على أن يتعلموا طوال حياتهم (١) . وما يصدق على الهندسة والمهندسين يصدق على غير ذلك من المجالات .

ثم توالت بعد ذلك المؤتمرات العالمية والإقليمية التي تؤكد ضرورة التعليم المستمر للمهنيين ، وضرورة أن تقوم الجامعة بدورها الرائد في هذا المجال . الأمر الذي أدى إلى ظهور اتجاه يحظى باهتمام العديد من جامعات العالم ، ومفاد هذا الاتجاه أن جامعات اليوم لم تعد مسئولة عن تعليم وإعداد الكفاءات العلمية والفنية المطلوبة للمجتمع فحسب ، بل أصبحت مسئولة أيضاً عن تنمية القدرات العلمية والفنية باستمرار ،وكل من يرغب من أبناء المجتمع(٢) أمام هذا الاتجاه العالمي ، نجد أن كلا دولتي المقارنة تتفق على ضرورة أن تقوم الجامعات بدورها في تدريب وتنمية خبرات خريجيها ، وتقديم البرامج لتجديد معلوماتهم .
ولكن تختلف كلا الدولتين في مدى الأخذ بهذا الإتجاه .

فجامعات الولايات المتحدة تولي أهمية بالغة لهذا النوع من البرامج ، وينظر العديد من المسؤلين عن التعليم العالي في أمريكا إلى هذه البرامج على أنها أسرع جوانب النظام التربوي نمواً وتطوراً في العصر الحديث ، بل ينظرون إليها على أنها الصناعة الحقيقة في هذا العصر.

وزادت أهمية هذه البرامج في أمريكا بدرجة كبيرة ، ويؤكد ذلك ما ورد في تقرير اللجنة القومية للعاملين في المجال الصحي لعام ١٩٧١ ، والمقدم للكونغرس حول تجديد الترخيص للعاملين في المجال الصحي من توصية بأن يجب أن تضمن الروابط المهنية ، وكذا الولايات متطلبات معينة تؤكد أهمية تجديد الكفاءات المهنية ، كشرط أساسي لتجديد تعاقدهم ، ولقد كانت ولاية " نيو مكسيكو " أول الولايات التي أصدرت قانون التعليم المستمر للأطباء ، وجعله شرطاً أساسياً لتجديد عقودهم ، وتبعتها في ذلك الولايات الأخرى ، كما ان المهن الأخرى مثل التمريض والصيدلة والمحاسبة تسعى بكل طاقاتها لكي تصدر قوانين ، تجعل التعليم المستمر في هذه المجالات إلزامياً .

وتنظم بعض جامعات الولاية المتحدة هذه البرامج بطرق مختلفة ، في الفصول المسائية ، البرامج القصيرة ، برامج إقامية بالمراسلة ، كذلك تستعين الجامعات ببعض وسائل الاتصال الالكترونية .

---

1 - Paul Lengrand, **An introducation to Life Long Education**, the Unesco Press, Paris, 1975, PP 24 - 28 .

2 - I bid , P. 30

وتقوم هذه البرامج من قبل أقسام التعليم المستمر ، كما تشرف على بعضها الأقسام الداخلية ، ويستند اهتمام جامعات الولايات المتحدة بهذا النوع من البرامج إلى عدة عوامل في ضوئها يمكن تفسير دور الجامعات الأمريكية الحيوي في تنمية مهارات خريجيها ، ومن هذه العوامل :

١ – تهتم بعض الجامعات الأمريكية بتدريب القوى البشرية التي تحتاجها الحكومة ومراكز الإنتاج والمؤسسات والشركات الصناعية الكبرى ، وقد أنشئت الجامعات الأمريكية أصلاً لمقابلة حاجة مهنية وعملية ، ثم أصبح لتطبيق المعرفة أهمية متساوية مع وجودها ، وبمعنى أوسع فإن أهداف الجامعات الأمريكية تتوافق مع أهداف الحكومة والمجتمع. (١)

٢ – للنظام النفعي جذور عميقة في تاريخ الجامعات الأمريكية ، بل أن النظام النفعي يعد أحد الأعمدة الاساسية للتعليم الأمريكي ، ولقد ازدهرت في جامعات العصور الوسطى مهنتان: اللاهوت والقانون . ثم أضيفت إليهما مهنة الطب في مرحلة مبكرة ، وفي القرن التاسع عشر أصبح ينظر إلى مهنة التدريس وطب الأسنان والهندسة المعمارية والعلوم الطبيعية والزراعية والتاريخ والعلوم الاجتماعية على أنها مجالات أساسية للدراسات الجامعية .

وفي القرن العشرين أضيفت إدارة الأعمال والصحافة والعمل الاجتماعي وعلم المكتبات والشئون العمالية لهذه القائمة من التخصصات التي تقدمها الجامعة .

وفي تاريخ التعليم الأمريكي فإن قانون موريل ١٨٦٢ يعد نقطة تحول في اهتمام الجامعات باحتياجات ومتطلبات الزراعة والفنون الميكانيكية .

٣ – طبيعة المجتمع الامريكي وميله الشديد إلى التجديد الدائم وإلى التطور المستمر ، ومناخ الحرية السائد فيه ، والتسابق الهائل على التقدم ، أوجد جواً من المصالح المشتركة بين الجامعة والمجتمع ، تعبر عليها حركة ضخمة من التعامل في الاتجاهين . (٢)

٤ – الولايات المتحدة مجتمع صناعي من الطرز الأول ، وعالم الصناعة عالم يسوده التطور السريع ، لذلك فإن التعليم المستمر للمهنين في مثل هذا المجتمع ضرورة حيوية من أجل زيادة معدلات النمو .

٥ – ان النظام الاقتصادي الحر يجعل الولايات المتحدة تسعى إلى تنمية ثروتها البشرية ، وتحقيق التقدم بخطى واسعة وسريعة . فنظام الاقتصاد الحر يعتمد على آلية السوق وعلى العرض والطلب ، لذلك نجد أن التعليم المستمر ضرورة حيوية .

---

١ – ستيفن كيرتز ، **الجامعات في عالم متغير** ، مرجع سابق ، ص ٧٨ .

٢ – محمد حمدي النشار ، **الإدارة الجامعية والتطور والتوقعات** ، مرجع سابق ، ص ٧٨ .

أما ما تقدمه جامعات مصر من برامج في هذا المجال يعد محدوداً للغاية ، وهناك جهات مستمرة في الجامعات تنادي بربط الجامعات بحاجات المجتمع من صناعية وزراعية ، وذلك لابد أن يتم من خلال تبني الجامعات المصرية لربط خريجيها بجامعاتهم من حيث المعلومات والخبرات التي تقدمها في مجالاتهم المختلفة ووفق طرق تناسبهم وتناسب ظروفهم .

وماتملكه الجامعات المصرية من برامج محدود للغاية اذا ماقورن بما تقدمه الجامعات في أمريكا ، ويرجع ذلك إلى عوامل عدة أهمها :

١ – حداثة الجامعات المصرية مقارنة بالجامعات الأمريكية . فجامعة هارفارد أسست عام ١٦٣٦ م ، أما جامعة ييل فقد أسست عام ١٧٠١ م ، ولهذه الجامعات خبرات في تعليم الكبار ، وخاصة مانتج عن تطبيق قانون موريل ١٨٦٢ م ، أما الجامعات في مصر فهي حديثة ، فجامعة القاهرة أسست عام ١٩٠٧ م .

٢ – عدم الأخذ بمنهجية التخطيط الاستراتيجي لربط التعليم بالتنمية الشاملة وتوجهاتها .

٣ – اقتصار قنوات التمويل على التمويل الحكومي أوالعام .

بينما في الولايات المتحدة ، فان الأمر مختلف ، وهذا مايمكن ملاحظته عند دراسة مصادر التمويل .

٤ – ضعف الإنفاق النسبي على التعليم الجامعي ، حيث بلغ حجم الإنفاق على التعليم بكافة أنواعه ٤٤١ مليون جنيه وذلك لعام ١٩٧٨ ، أي مايعدل ٥٪ من الناتج القومي .

بينما بلغت جملة نفقات معاهد التعليم العالي في الولايات المتحدة ٢٠ مليون دولار في عام ١٩٧٠ ، وأنها وصلت إلى ٩٠ بليون دولار في عام ١٩٩٠ ، وإلى ١٠٠ بليون دولار قبل نهاية عام ٢٠٠٠، ويمكن رد ذلك إلى نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي .

ففي عام ١٩٨٨ بلغ نصيب الفرد في مصر من الناتج القومي الإجمالي ٦٦٠ $ ، أما في الولايات المتحدة،فقد بلغ نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ١٩٨٤ $ في عام ١٩٨٨(١)

٥ – قلة أعضاء هيئة التدريس في جامعات مصر ، وذلك إذا قيست بجامعات أمريكا ، ففي حين تبلغ نسبة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات البريطانية واحد لكل ٧,٥ من الطلاب في الكليات العملية وعضو هيئة تدريس واحد لكل ٩ من الطلاب في الكليات النظرية وفي الولايات المتحدة تميل هذه النسبة الى عضو هيئة تدريس واحد لكل عدد من الطلاب ، يتراوح بين عشرة وخمسة عشرة ، بينما نجد ان هذه النسبة في بعض كليات الأداب في

---

١ – برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠** ، الطبعة العربية ، مطابع الأهرام

بكورنيش النيل ، القاهرة ، القاهرة ، ١٩٩٠ .

مصر ، عضو هيئة تدريس واحد لكل ٧٠ طالباً ، وفي الكليات العملية تكون النسبة عضو هيئة تدريس واحد لكل ٢٠ طالباً . (١)

٤ – البرامج الخاصة

يوجد اتفاق على ضرورة قيام الجامعات بخدمات خاصة ، من دراسات وبرامج تدريبية للمؤسسات الصناعية والشركات والمؤسسات الموجودة في المجتمع ، خاصة وقد برز في العصر الحديث واجب الجامعة نحو المجتمع الذي تعيش فيه ، وتقدم الجامعات والكليات خدماتها ، لقطاع التجارة والصناعة ، وفقاً للمفهوم التقليدي للخدمة. والمقصود هنا ما يوفره التعليم بهذه الجامعات من خريجين ،يتمتعون بالمهارات الذهنية والفنية التي تؤهلهم للعمل في تلك المجالات .

والجامعات تقدم الخدمات للمؤسسات بوسائل مختلفة يمكن ايضاحها فيمايلي :

١ – من خلال ماتقدمه الجامعات من برامج تعليمية مختلفة ، تلك التي تمنح للدارسين فيها شهادات أوتلك التي لاتمنح شهادات . وهي برامج تعليمية ، تعنى بمختلف الاحتياجات التدريبية كجماعات العاملين والموظفين بمختلف القطاعات ، وعادة ماتقدم تلك البرامج من خلال نظم استكمال التعليم أو غير ذلك من البرامج ،التي تقدمها الوحدات الأكاديمية بهذه الكليات والجامعات .

٢ – استعانة المؤسسات التجارية والصناعية بأعضاء هيئات التدريس ، سواء لتقديم المشورة الفنية ، أوللمشاركة في البرامج التدريبية التي تنظمها تلك الهيئات .

وقد اطلق على هذه النوع من التعليم الذي توفره هذه البرامج اسم "نظام التعليم بالظل " وذلك بسبب حجمه ونموه السريع .

٣ – استشارة أعضاء هيئات التدريس الذين يعملون في مشروعات معينة ، وكثيراً ماتسمح نظام العمل وأساليب الانتدابات لهؤلاء الأساتذة بالعمل لفترات طويلة بمواقع العمل الصناعية .

٤ – الاستفادة من أنشطة البحث العلمي التي يقوم بها الخريجون أعضاء هيئة التدريس في مختلف مجالات العلم والمعرفة ، وترجمة ما يصلون إليه من نتائج علمية ومنجزات تكنولوجية إلى تنميات حديثة .

هذا ولقد بدأت الصناعة تتجه بشكل متكرر نحو الجامعات طلباً للمعونة المباشرة ، فازداد معدل دعم الصناعة للبحث العلمي بحوالي ٧٪ سنوياً خلال الفترة بين ١٩٧٤ – ١٩٧٩، وحوالي ١٣٪ خلال الفترة بين ١٩٧٥ – ١٩٨٠ .

---

١ – محمد حمدي النشار ، **الإدارة الجامعية التطوير والتوقعات** ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٨ – ١٢٩ .

إن المنظور الكلي للعلاقات بين الجامعات ، وقطاع الصناعة يمكن أن يعتمد على الخصائص الأساسية لكل منهما ، ولعل من بين العوامل التي تؤثر في تلك العلاقة :

- حجم النشاط الصناعي وتركيبه ، وما يحققه من كسب ، وطبيعة العمل ، ومدى التقدم ، الذي تحققه برامج البحث العلمي ، أما من ناحية الجامعة ، فإن هذا يعتمد على نوعها وحجمها ومدى سلامة قدراتها الحالية ، ومدى ضمانة برامجها العلمية والهندسية ، وتركيب هذه البرامج والأسلوب الذي توجد به أنشطة البحث ، وجهود الباحثين .

وهناك أيضاً عوامل خارجية مثل مدى القرب من الناحية الجغرافية ، وموقع البناء الجامعي بالنسبة للمواقع الصناعية ، ومدى هجرة أعضاء هيئة التدريس من الجامعة إلى قطاع الصناعة وكذا الهجرة العكسية باعتبارها عوامل ذات تأثير فعال .

إن التلاحم بين جامعات الولايات المتحدة الأمريكية ومجتمعاتها أوضح وأكبر مما عليه الحال في الجامعات المصرية ، رغم ان الدستور في مصر أكد على ضرورة الربط بين الجامعات وبين حاجات المجتمع والإنتاج ، فمازالت العلاقة بين الجامعات المصرية ومراكز الإنتاج ضعيفة . (١)

ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها : قلة عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات ، قلة الإمكانيات ، الافتقار إلى تخطيط سليم ، عدم معرفة متطلبات الاقتصاد الوطني ، عزوف الكثير من أعضاء هيئة التدريس عن العمل خارج أسوار الجامعة .

ثانياً : طرق إدارة وتنظيم برامج تعليم الكبار في الجامعات

يأخذ تنظيم برامج تعليم الكبار في الجامعات بوجه عام نمطاً من اثنين :

١ - إما أن تتولى تنظيم هذه البرامج وحدة أو كلية أو قسم مستقل .

٢ - وإما أن تتولى تنظيم هذه البرامج عدة كليات ، ولاتستقل بها وحدة مستقلة .

والاتجاه الحديث يرى أنه من الضروري أن يكون هناك قسم خاص تكون مسئوليته تنظيم وإدارة برامج تعليم الكبار .

تأخذ دولتا المقارنة بهذا الاتجاه ، ففي مصر تتولى مراكز الخدمة العامة تنظيم وإدارة هذه البرامج .

وتختلف دولتا المقارنة من حيث أنماط تنظيمها ، وإدارتها لبرامج تعليم الكبار ، ففي الولايات المتحدة تتنوع أساليب إدارة وتنظيم هذه البرامج ، فتقدم هذه البرامج من خلال نظام الانتساب أوبرامج التعليم بالمراسلة ، أو المعاهد والكليات المسائية ، أو جامعات ليلية ،

---

١ - المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

مستخدمة في ذلك الإنجازات التكنولوجية التي أتاحتها وسائل الاتصال الحديثة ، وتتنوع هذه الأنماط من جامعة إلى جامعة .

أما في الجامعات المصرية فتتولى مراكز الخدمة العامة إدارة وتنظيم برامج تعليم الكبار ، وهي وحدات ذات طابع خاص تحت إشراف الجامعات ، كما تتولى بعض برامج الانتساب الأقسام الداخلية في الجامعات

وعموماً فإن تنظيم هذه البرامج في الجامعات المصرية غاية في البساطة ولم تتوصل جامعاتنا بعد إلى توظيف وسائل الاتصال الحديثة لتكون في خدمة تعليم الكبار .

كما أن نظام المراسلة ، وهو الأقل تعقيداً من استخدام وسائل الاتصال الحديثة لم يؤخذ به أيضاً وليس من العسير تفسير ذلك إذ يمكن تفسيره في ضوء :

١ – الولايات المتحدة تؤمن بالديمقراطية ، ويحق لجميع الناس الاستفادة من فرص التعليم ، بغض النظر عن مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية ، ومستويات نموهم العقلي ، وديمقراطية التعليم تعني إتاحة فرص تعليمية بطرق وأساليب متنوعة لتناسب ظروف أفراد المجتمع .

٢ – الولايات المتحدة بلد صناعي استطاع توظيف الابتكارات التكنولوجية في مجال وسائل الاتصال في تحقيق إحداث التعليم المستمر ، ومثال ذلك نظام التعليم العالي عن طريق التليفزيون في جامعة أوكلاهوما ، حيث توجد شبكة اتصالات تليفزيونية في أوكلاهوما ، تربط الجامعات الكبرى في هذه الولايات ، والعديد من الجامعات الامريكية توظف وسائل الاتصال الحديثة لخدمة برامج التعليم المستمر ، ولايوجد حتى الآن نظير لذلك في جامعات مصر العربية . وتختلف الجهات التي تشرف على إدارة وتنظيم برامج تعليم الكبار في مسمياتها فقط .

ففي الولايات المتحدة تقوم بإدارة وتنظيم هذه البرامج أقسام يطلق على الواحد منها ، (قسم الخدمات الممتدة) ، ويطلق عليه في كثير من الأحيان قسم (التعليم المستمر) .

أما في جمهورية مصر فيطلق على الوحدة التي تشرف على برامج تعليم الكباراسم (مركز الخدمة العامة) وهي وحدة ذات طابع خاص تحت إشراف الجامعة . كما تشارك الأقسام الداخلية في الجامعات في كلٍ من مصر وأمريكا في تقديم بعض البرامج في مجال تعليم الكبار ، ولاتختلف دولتا المقارنة في تسميات هذه الوحدات فقط بل تختلف هذه الوحدات في حجمها . فبعض هذه الوحدات في الولايات المتحدة وحدات إدارية مستقلة ، مثل غيرها من الوحدات الجامعية داخل الحرم الجامعي ، يديرها مدير مسئول ، ودرجته تتساوى تماماً مع غيره من العمداء ،والمديرين المسئولين عن وحدات داخل الحرم الجامعي .

وأكدت الدراسات أن أكثر من ٦٠ ٪ من هذه الوحدات في أمريكا لها أعضاء هيئة تدريس على ذمتها ، ولا يقل عددهم في القسم الواحد عن خمسة مدرسين ، بل أن العديد من هذه الأقسام به أكثر من عشرة أضعاف هذا الرقم ، وبعض هذه الأقسام في الولايات المتحدة يستعين بعدد من الأساتذة ينتدبهم لإنجاز برامجها .

بينما يختلف الوضع في مراكز الخدمة في الجامعات المصرية ، فكل الأساتذة والمحاضرين الذين يعملون بها غير متفرغين .

ثالثاً : تمويل برامج تعليم الكبار

يتعلق جانب كبير من تمويل التعليم عامة ، " وبرامج تعليم الكبار خاصة " ، بالايديولوجيا التي يأخذ بها بلد من البلدان ، لذا تختلف طرق تمويل التعليم في البلدان الاشتراكية عنها في البلدان الرأسمالية . وليس العامل الايديولوجي وحده المتحكم في عملية تمويل برامج تعليم الكبار ، بل هناك أبعاد دولية تؤثر في ذلك في البلدان الرأسمالية والاشتراكية ، ومن هذه الأبعاد :

١ – القرار الذي اتخذته منظمة اليونسكو في عام ١٩٦٤ ، والذي ينص على ضرورة أن يحصل العمال على إجازة مدفوعة الأجر حتى يتمكنوا من الالتحاق ببرامج التعليم أو التدريب في إطار مفهوم التعليم المستمر .(١)

٢ – في سنة ١٩٦٨ أوصى مؤتمر منظمة العمل الدولية ، بأن العمال يجب أن يحصلوا وبمختلف الطرق على منح وإجازات مدفوعة الأجر بخلاف الإجازات العادية وذلك بقصد إتاحة فرصة أمامهم لمواصلة تعليمهم وتدريبهم حتى يتمكنوا من القيام بأعمال وظائفهم ، ولكي يتحملوا مسؤلياتهم كأعضاء في المجتمع . (٢)

بل أن الجامعات أصبحت نفسها أكثر تقبلاً لهذا المبدأ ، وأصبحت تمنح الأساتذة تفرغ كل مدة خمس سنوات خدمة أو كل سبع سنوات .

٣ – توصيات المؤتمر الدولي الثالث لتعليم الكبار في طوكيو سنة ١٩٧٢ ، التي ورد بها إحساساً من المؤتمر بالحاجة الملحة لإتاحة وتوفير مزيد من الفرص التعليمية داخل النظم التربوية الخاصة بالتعليم المستمر المتكامل مدى الحياة ، وقد وافق المؤتمر على التوصيات الآتية :

٤– ينبغي أن تضع في الاعتبار أن كثيراً من الكبار لايجدون الوقت الكافي ، للمشاركة في هذا التعليم . كما أن ظروفهم الاقتصادية قد لاتيسر لهم ذلك لذا لابد من وضع التشريعات

---

1 - Williams Gareth,**Toward Lifelong Education,Anew Role for Higher Education Insticutions**, Unesco, Paris , 1977, P 31 .

2 - I bid, p 32

المناسبة التي تضمن للكبار الحصول على مرتباتهم أثناء دراستهم ، وتوفر لهم الإجازات المناسبة للدراسة ، ولابد أن تشعرهم بالراحة والأمن . أما إذا كان الكبار في حالة بطالة ، فينبغي أن يكون لهم الحق في تدريب مهني ، وأن تدفع لهم أجورهم أثناء التدريب .

٥ – توصيات اللجنة التحضيرية للحلقة الدراسية للتعليم المستمر للمهندسين المنعقد في هلسنكي في عام ١٩٧٢ بإشراف اليونسكو ، والتي ورد فيها أن التعليم المستمر للكبار يعد من أهم اهتمامات الدولة بما يعود على المجتمع كله بالخير ، لذا فعلى الحكومات أن تعين هذا اللون مالياً ، وكذا المؤسسات الصناعية ، وبالطبع يمكن أن يساهم في ذلك المشتركون .

وفي مجال تمويل برامج تعليم الكبار نجد أن :

١ – تمويل البرامج العامة :

– تتفق دولتا المقارنة على أهمية هذه البرامج في تثقيف أبناء المجتمع . الأمر الذي يمكنهم من تحمل مسؤلياتهم كمواطنين ، لذا نجد أن دولتي المقارنة تتفقان في مساندة هذا النوع من البرامج ، وإعانته إعانة كبيرة . وعموماً تتفق دولتا المقارنة في تحملهما للنفقات غير المباشرة للبرامج ، لكنها تتفقان أيضاً في أن يدفع الطالب رسوماً لاشتراكه في هذه البرامج ، ففي جامعات مصر على الطلاب أن يدفعوا معظم قيمة النفقات المباشرة للبرنامج ، ورغم أن دولتي المقارنة تشتركان في مساندة البرامج العامة ، إلا أن رسوم الاشتراك في هذه البرامج تختلف في قيمتها بين مصر وأمريكا . ففي مصر يتراوح رسم الاشتراك في هذه البرامج ما بين ٥٠ – ٦٠ جنيهاً وذلك للدراسة لمدة ٣٦ ساعة .

أما في الولايات المتحدة ففي جامعة أوكلاهوما المركزية يقدم قسم التعليم المستمر عشرات من البرامج العامة رسوم الاشتراك فيها تتراوح من ١٥٢ – ٤٥٦ دولار أمريكي ، هذه الرسوم لمقررات الصيف والشتاء . ويلاحظ أن قيمة الاشتراك تعد مرتفعة إذا قيست بمصر ، ويرجع ذلك إلى مستوى المعيشة المرتفع في الولايات المتحدة ، إذ يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي في الولايات المتحدة ١٩٨٤ $ ، بينما يبلغ في مصر ٦٦٠ $ وذلك في عام ١٩٨٨ . كما تكاد تنفرد الولايات المتحدة في مجال تمويل التعليم العالي عامة بضخامة مشاركة الجهود الأهلية المتمثلة في تبرعات الهيئات ، والأفراد والتي تمثل جانباً هاماً من جوانب تمويل هذه البرامج .

– أما بالنسبة للبرامج التي تنتهي بالحصول على درجة جامعية ، ففي الولايات المتحدة نجد أن التعليم العالي فيها ليس بالمجان ، وإنما بمصروفات . ومعظم المصروفات الدراسية غالية نسبياً وإن كانت لا تغطي تكاليف الدراسة الباهظة ، لذلك تعتمد الجامعات الأمريكية في تغطية نفقاتها

على المعونات التي تقدمها لجنة منح الأراضي ، وتقدم مراكز التعليم المستمر التابعة للجامعات الأمريكية برامجها ، ويدفع المشترك رسوماً دراسية تعد مرتفعة نسبياً .

ويرجع ارتفاع الرسوم المقررة التي يدفعها الطالب إلى طبيعة النظام الرأسمالي الذي يسود في الولايات المتحدة ، ففلسفة التعليم الجامعي فيها جزء من فلسفة النظام الرأسمالي الحر الذي يدين به ، إذ ينظر للتعليم الجامعي على أنه عملية من عمليات الاستثمار ، فالطالب يستثمر بعض أمواله أو مدخراته في تنمية قدراته العلمية ومهاراته ، وإثراء معارفه وثقافته وصقل مواهبه وملكاته ، لكي تدر عليه في المستقبل عائد أكبر.

وفي مصر فإن البرامج التي تنتهي بدرجة علمية ، والتي يعد نظام الانتساب أهم أشكالها ، لا تكلف الدارس أي نفقات سوى رسم الانتساب . ورسم الانتساب العادي يتراوح ما بين ٥٠ – ٦٠ جنيهاً مصرياً ، حسب الكلية . أما بالنسبة للإنتساب الموجه فإن رسم الاشتراك حوالي ٤٠٠ جنيهاً مصرياً ، بل واتاحت اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات للطالب المنتسب أن يتمتع بما يتمتع به الطالب المنتظم من منح مالية للمتفوقين .

ويرجع ذلك لطبيعة الفلسفة التربوية التي يؤمن بها المجتمع ، كما أن التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجانا بما في ذلك مراحله المختلفة ، وهذا ما نص عليه الدستور .

– أما بالنسبة للبرامج المهنية :

فالجامعات في الولايات المتحدة تقدم العديد من هذه البرامج ، وهذه البرامج تقدم على أساس اقتصادي ، وذلك بحكم طبيعة النظام الاقتصادي الرأسمالي .

أما في جامعات جمهورية مصر العربية ، فهذه البرامج محدودة ، حيث يقدم مركز الخدمة العامة في جامعة الإسكندرية بعض هذه البرامج من خلال شعبة الإدارة . وتتفق جامعات كل من أمريكا ومصر في أنها تقدم هذه البرامج عن طريق أقسام تعليم الكبار ، أو عن طريق مراكز الخدمة العامة ، وذلك من خلال التعاقد مع الوزارات المختلفة ، وذلك انطلاقاً من إيمان الجامعة بدورها في خدمة المجتمع .